

مجابهة الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية



يركز هذا الفصل على الحركات التي تسعى على نحو معهود إلى إنشاء دول «نقيمة» عرقياً أو دينياً؛ عبر طرد كل من يُنظر إليه باعتبارها «آخر»، أو استيعابه عنوةً، أو حتى قتله

التقرير، أمراً كريهاً بالنسبة إلى مثل هذه الحركات. فالتعصّب ضدّ السبيل الأخرى، أو كرهها - والانتظام لنشر ذلك التعصّب، فيما يُنكر على الناس حقّ اختيار هويّاتهم - هو الذي يجعل حركة ما إكراهية (الرسم 4.1). والمستهدفان هما: الحرية والتنوع.

غالباً ما توصف هذه الحركات، على نحو مضلل، بأنها حركات دينية «أصولية»: لكنّ من المهمّ التركيز على أنّ محور هذا الفصل أوسع من ظاهرة الأصولية الدينية، وأضيق منها في آن. فمن جهة، لا تؤمن أنواع عديدة من الأصولية الدينية باستخدام العنف لتحقيق أهدافها؛ كما أنها لا تسعى بالضرورة إلى فرض إيديولوجيتها على الآخرين بالإكراه، وربما تعمل وحدها داخل النظام الديمقراطي. فللمرهبان التبتيين أو الترابيست معتقدات دينية قوية، لكنهم لا يعتدّون على الحريّات الدينية للآخرين. من جهة أخرى، ثمة حالات لحركات إكراهية تسعى إلى الهيمنة الثقافية ولا تقوم أساساً على الدين، بل تتوسّل الثّقاء العنصريّ أو العرقيّ. وهكذا فإنّ الأصولية الدينية ليست شرطاً ضرورياً، ولا كافياً، لكي تكتسب صفة حركة إكراهية تسعى إلى الهيمنة الثقافية.

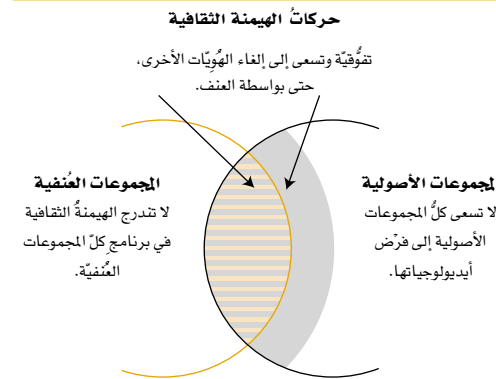
يرى هذا التقرير أنّ الناس يجب أن تكون لديهم الحرية في أن يكونوا ما هم عليه، وأن يختاروا هويّاتهم ويعيشوا طبقاً لذلك. كما يرى أنّ الاعتراف بهويّات متعدّدة وتكامليّة - حيث يعتبر الناس أنفسهم مواطنين في دولة ما، وأعضاء في مجموعات عرقية ودينية وثقافية أخرى - هو حجر الزاوية للحرية الثقافية. لكنّ الحركات المعادية لهذه المبادئ تسعى إلى القضاء على التنوع باسم التفوق الثقافي. ومن الواجب مجابهة مثل هذه الحركات، ومصادر دعمها. والسؤال المطروح هو: كيف؟

يبحث هذا الفصل قضية الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية - تلك التي تحفزها إيديولوجية التفوق الثقافي، والهيمنة، واستخدام الإكراه لقمع هويّات الآخرين الثقافية. وهذه الحركات جزءٌ مألوفٌ من المشهد السياسي في العديد من البلدان، بل ربما تتنامى قوتها.

ومن المهمّ إيضاح ما الذي يميّز هذا النوع من الحركات. فثمة أنواع عديدة من الحركات تستخدم استراتيجيات إكراهية تستند إلى العنف أو التخويف، لكنها لا تسعى جميعاً إلى الهيمنة الثقافية. وهناك الكثير من المجموعات المحرومة أو المقهورة تاريخياً تشعر بأنها مضطّرة إلى استخدام استراتيجيات إكراهية، وبخاصّة إذا تمّ استبعادها أو تهمةؤها داخل العملية السياسية العادية. وقد تشتمل وسائلها على الإكراه؛ لكنّ هدفها هو السعي إلى الحصول على حقوق متساوية، وتقاسم السلطة، والاستقلال الذاتي، ومجتمع أكثر شمولاً (مثل الزاباتيين في المكسيك). وإذا ما تمّ تبني التوصيات المذكورة في الفصلين الثالث والخامس، فلن يعود استخدام مثل هذه المجموعات للاستراتيجيات الإكراهية ضرورياً أو مبرراً.

في المقابل، يركّز هذا الفصل على الحركات التي تسعى على نحو معهود إلى إنشاء دول «نقيمة» عرقياً أو دينياً؛ عبر طرد كل من يُنظر إليه باعتباره «آخر»، أو استيعابه عنوةً، أو حتى قتله. وتشكّل أنواع السياسات المتعدّدة الثقافات، التي يدافع عنها هذا

الرسم 4.1 الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية - ليست مماثلة لجميع الحركات الأصولية أو العنصرية



المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية

يدفعها التحيزُ العنصريُّ أو العرقيُّ أو الدينيُّ. ففي سنة 2002، وقع 12933 من هذه الجرائم في ألمانيا، و2391 في السويد؛ وجررت 3597 مقاضاةً في المملكة المتحدة، كما حدث 7314 جُرمًا في الولايات المتحدة¹. وهذه البلدان ليست فريدةً في معاناة التعصب المتطرف، لكنّها من بين القلة التي تجمع مثل هذه البيانات.

• في سنة 2003، كان من الممكن تعريف 13 من 65 مجموعة (الخمس)، منخرطة في الإرهاب، بأنها مرتبطة بالسعي إلى الهيمنة الدينية أو التطهير العرقي².

• في أفريقيا، ارتكب جيشُ الرب للمقاومة، الهادفُ إلى إقامة حكومة تستند إلى الوصايا العشر، أعمالَ عنفٍ وحشيةً في شمال أوغندا منذ سنة 1988؛ بما فيها الخطف والتعذيب والاعتصاب. وما زال متمردو الإنتراهاموي من الهوتيين، مرتكبو أعمال الإبادة الجماعية في سنة 1994، يُشكّلون تهديداً في رواندا.

• في جنوب آسيا، ازدادت الهجمات العنيفة المنظمة على الكنائس والإرساليات التبشيرية المسيحية. وشهدت الهند، رغم تقاليد العنصرية منذ عهد بعيد، أعمالَ عنفٍ طائفيةً متزايدةً الحدّة؛ حيث سجّلت في الفترة 1990 - 2002 نسبةً 36.2 من المئة من مجمل الإصابات الناجمة عن العنف الطائفي منذ سنة 1954³. وفي باكستان، أوقدت بعض المنظمات (سباة - «جيش» - الصحابة، لشقري جانفي، تحريك الجعفرية)، عنفاً وحشياً بين السنة والشيعية منذ سنة 1989 (الجدول 4.1)⁴.

• في جنوب شرق آسيا، تسعى «الجماعة الإسلامية» الإحزابية، بشبكاتهما في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة، إلى إقامة دولة إسلامية آسيوية. وقد أدين بعض أعضائها بتهمة ارتكاب تفجيرات بالي في أكتوبر/تشرين الأول عام 2002. غالباً ما توجد مثل هذه الحركات في الأطراف، لكن من الممكن أن تكون أيضاً قطاعات من حزب سياسي أو حتى من دولة ما. وفي السعي إلى فرض فكرة معيّنة للهوية القومية والإيديولوجيا، وقمع الهويات الثقافية الأخرى، ارتكبت الدول الإكراهية بعض أسوأ الأعمال الوحشية في التاريخ الحديث - مثل الإبادة الجماعية لغير الشيعيين على أيدي الخمير الحمر، أو التطهير العرقي للمسلمين على أيدي القوات الصربية في كوسوفو.

إن مذهب الضعالية السياسية من أجل الهيمنة الثقافية موجود في كل الأديان الرئيسية. ففي الولايات المتحدة، يُفجّر المسيحيون المتطرفون عيادات تجري

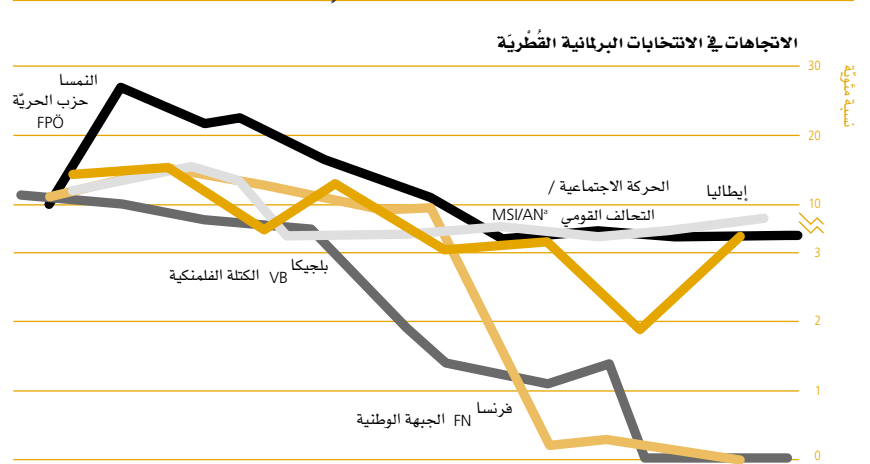
كيف يمكن للدول أن تردّ على مثل هذه الحركات، من دون أن تُعرض تقاليد الديمقراطية للخطر؟ هناك خياران أمام الدول: قمع مثل هذه الحركات، أو تقويض قواعد دعمها، بالالتساع ديمقراطياً للمُهوم والمظالم التي تقوم عليها. وللدول حق مشروع في مقاضاة الأعمال الإجرامية، وعليها تقع مسؤولية ذلك. وقد يكون استخدام القوة ضرورياً في بعض الأوقات؛ لكن على الدول ضمان أن الإجراءات الهادفة إلى تقييد الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية لن تؤدي إلى قمع الحقوق والحريات الأساسية. ويرى هذا الفصل أن القمع نادراً ما ينجح؛ إذ غالباً ما يولد غياب الديمقراطية أوضاعاً ملائمة لصعود نجم مثل هذه الحركات، في حين أن التساع السياسي غالباً ما يمكنه أن يُلطف مصادر الصراع ويقوّي الديمقراطية الليبرالية.

الحركات الساعية إلى الهيمنة الاجتماعية - التحديات اليوم

ليست الحركات الإكراهية والمتعصبة جديدة، لكنّها أخذت في التنامي. فالحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية في العديد من البلدان، بدأت تتحوّل إلى قوّة بارزة في السياسات القطرية. ومن المؤشّرات المزعجة:

- في أوروبا، حققت الأحزاب اليمينية المتطرفة نجاحات في بلدان متعدّدة، وحصلت على نسبة 26.9 بالمئة من الأصوات في النمسا سنة 1999 (الرسم 4.2).
- في أميركا الشمالية وأوروبا، تبقى جرائم الكراهية وأعمال العنف ضدّ الأجانب واسعة الانتشار -

الرسم 4.2
بعض الأحزاب الأوروبية في أقصى اليمين، تفوز بحصص من الأصوات تتزايد باطراد



a. كان حزب التحالف القومي في إيطاليا أحد أطراف التحالف الانتخابي «بيت الحرية» الذي ضمّ «إيطاليا إلى الأمام» و«العصبة الشمالية» و«الحزب الاشتراكي الجديد» (حصل هذا التحالف الانتخابي على 45.5% من الأصوات). وتشير النسبة المئوية للأصوات إلى الجزء التناسبي من الانتخابات، التي جرى فيها انتخاب 155 من أصل النواب الـ 630.

المصدر: Electionworld.org 2004; Ignazi 2003; Jackman and Volpert 1996; Widfeldt 2004.

الإصابات الناتجة عن العنف المذهبي في باكستان، 2003 - 1989

السنة	القتلى	الجرحي
1989	18	102
1990	32	328
1991	47	263
1992	58	261
1993	39	247
1994	73	326
1995	59	189
1996	86	168
1997	193	219
1998	157	231
1999	86	189
2000	149	..
2001	261	495
2002	121	257
2003	102	103

ملاحظة: تقتصر بيانات سنة 2000 على الهجمات الإرهابية باستخدام المتفجرات فحسب. ولا تتوفر بيانات عن الإصابات والحوادث الناتجة عن الأنشطة الإرهابية الأخرى.

المصدر: SATP 2004

عمليات إجهاض. وفي الهند، أجاج المتطرفون الهندوس أعمال العنف ضد المسلمين في غوجارات، فيما كان المتطرفون المسلمون يستهدفون الهندوس. وتهدف جماعة «كتلة الإيمان» - غوش إيمونيم - اليهودية، وهي مجموعة استيطانية إحرابية، إلى بعث إسرائيل التوراتية؛ وتستخدم العنف لطردهم الفلسطينيين. وفي الجزائر، تهدد الجماعة الإسلامية المسلحة بقتل الذين لا يصلون، أو النساء اللواتي لا يرتدين غطاء الرأس. وفي اليابان، سممت الطائفة التبعية المتطرفة، أم شتركيو، التي تزعم بأنها على ارتباط ذهني بالبودية، ركاب قطار الأنفاق في طوكيو عام 1995.

والدين ليس التبوع الوحيد للمتطرف. فالأعمال الوحشية التي ترتكب على أساس العرق أو العنصر تشمل محاولة إبادة اليهود على أيدي النازيين في ألمانيا، ومجزرة التوتسيين على أيدي الهوتيين في رواندا.

تعريف الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية

تتشارك الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية في بعض العناصر الأساسية؛ إذ تميز نفسها بهويتها الثقافية - أكانت عرقية أم عنصرية أم دينية - وتحاول فرض إيديولوجيتها بالإكراه، بل حتى بالإبادة. وهي:

- تؤمن بتفوق ثقافتها، وترفض الآخرين كافة.
- تعمل بناءً على هذا الاعتقاد لفرض إيديولوجيتها على الآخرين، وخلق مجتمع «نقي».
- تلجأ إلى العنف في الغالب، وإن ليس دائماً، لتحقيق غاياتها.

تتسم الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية بأنها أعلوية النزعة، وغالباً ما تكون ضارية. وتعتنق إيديولوجية تتعت الهويات الأخرى بالشيطانية، لتسوغ خلق موطن «نقي» مقدس ومتجانس؛ وتتنظر إلى كل من لا ينتمي إلى الجماعة الأساسية بوصفه أدنى منزلة، وغير مرغوب فيه، وغير جدير بالاحترام. فالجماعة الإسلامية تلقي ملامة مشاكلة إندونيسيا على «الصينيين والمسيحيين الكافرين»⁵ - وهذا هو مسوغها للسعي إلى إنشاء دولة إسلامية على حساب العلمانية الإندونيسية. وتريد مجموعة «التحالف القومي» - كبرى المنظمات النازية المحدثة في الولايات المتحدة - إنشاء حكومة جديدة، مسؤولة أمام البيض فقط.⁶

والحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية استيعادية بطبيعتها، تسعى إلى فرض إيديولوجيتها على الآخرين؛ وتبني الدعم لها بزرع إحساس بالخوف من أن قيمها وهويتها الخاصة معرضة للخطر (الفصل الأول). وقد كشفت دراسة عن الأحزاب اليمينية في أوروبا خصائص متشابهة؛ فهي توجج رهاب الأجانب؛ الأمر الذي يفضي إلى مطالبات بإنشاء مجتمعات ثقافية أحادية، واستبعاد «الدخلاء» من سياسات الرفاه، وتشكيل دولة قوية تستطيع حماية الأمة من «قوى الشر»⁷. كما تستهدف الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية أفراد مجتمعاتها بالسخرية من الأفكار المنشقة وقمعها، والارتياح في التراث والولاء (نقاء العقيدة، أو الروح القومية).

ثمّة دوافع أخرى قد تكون فاعلة؛ إذ تشب نزاعات عرقية عديدة حول السلطة السياسية أو الاقتصادية (الفصل الثاني)، وما الهوية العرقية سوى طريقة لتعبئة الحلفاء. فالإبادة الجماعية في رواندا، على سبيل المثال، كانت مظهراً من مظاهر الصراع على السلطة السياسية والاقتصادية بين التوتسيين المستعدين في ظل حكومة يسيطر عليها الهوتيون، وبين الهوتيين المستعدين إبان الحكم الاستعماري. وما يميز هذه الحركات هو سعيها إلى الهيمنة الثقافية، باسم الهوية. فمن خلال التحريض على إيديولوجية الكراهية للتوتسيين، أعاد الإحزابيون الهوتيون تحديد الهوية بتعايير عرقية، زاعمين أن الهوتيين هم السكان الأصليين، وساخرين من التوتسيين باعتبارهم «أجانب» قدموا من إثيوبيا.

ليست كل الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية عنيفة بشكل علني. فالتهديدات، والمضايقات، والسياسات الانتخابية، هي وسائل شائعة أيضاً؛ كما أن المنظمة نفسها قد تستخدم مجموعة من الاستراتيجيات - مثل الدعاية، والسياسات الانتخابية، واستجداء الدعم الخارجي، والمطالبات

الحركات الساعية إلى الهيمنة

الثقافية استيعادية بطبيعتها،

تسعى إلى فرض إيديولوجيتها

على الآخرين

بداية الأمر على ضمان طرق التجارة؛ ووفرت حركة غوش إيمونيم، خلال فترة وجيزة، الأمن للمستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وكسبت كتائب أدولات -العدالة- في أوزبكستان شعبية، عندما ولت نفسها مهمة تخفيض الجرائم وأسعار الغذاء.

يشكل نقصان الموارد لإرسال الأطفال إلى المدارس العلمانية (الحكومية أو الخاصة) أحد الأسباب لاعتماد أفراد على المدارس الدينية، التي توفر التعليم المجاني؛ وهو أمر لا اعتراض عليه من حيث المبدأ. ففي استطاعة المدارس الإسلامية، على سبيل المثال، أن توفر فوائد ثقافية واقتصادية للطلاب، الذين ربما لن يحصلوا على تعليم لولا ذلك؛ لكن مثل هذه المدارس تحض في بعض المجتمعات أيضاً على الإيديولوجيات الثقافية الإكراهية، وتشجع الطلاب على الانخراط في النشاطات الإكراهية. وفي حين أن اثنين إلى ثلاثة في المئة من المدارس الإسلامية الباكستانية يقال إنها تجتد الأطفال في الحركات الإكراهية، فإن نصف المدارس الدينية فقط، المقدر عددها بنحو 15 إلى 20 ألف مدرسة، مسجل رسمياً¹⁰. لذا، يصير من الصعب على الدولة أن تشرّف على المدارس غير المسجلة، وتُظمها. وفي تايلند، لا تقدم 300 من 550 مدرسة إسلامية أيّ تعليم دينويّ البتة (تحقق الدولة في تورط هذه المدارس في تجنيد الإحرايين وتدريبهم)¹¹.

ولكن، حتى مدارس الدولة يمكن أن تحض على التعصب. فالنازية بُنت وتكاثرت في مدارس الدولة؛ وكانت إيديولوجيات تفوق البيض جزءاً من المنهج الدراسي في جنوب أفريقيا، تحت حكم نظام التفرقة العنصرية، الأبارتايد. وهكذا، فإن سيطرة الدولة على مصادر التعليم يُتيح لها تعديل الكتب الدراسية ليُشوّه التاريخ، وتستهدف جماعات معينة، وتشجع الأفكار العرقية الموقولة.

يحدّد القادة إيديولوجية حركتهم؛ ومن مهامهم الرئيسية، تفسير العقيدة الدينية لإقناع الأعضاء بالصوابية «الإلهية» لأعمالهم. ونظراً لأن المليشيات تتعرض لمخاطر انشقاق عالية، فقد يطلب القادة بالبحاح أن يُثبت الأعضاء ولائهم بدراسة النصوص الدينية سنوات عديدة، أو بارتكاب أعمال تدميرية؛ كما أنهم يُغيرون إيديولوجية التنظيم أو هدفه، تبعاً للظروف. ويحول القادة أعمال الإكراه الطائشة إلى جهد تضامني، حيث يُجندون كوادزهم (أحياناً الأطفال)، ويُشربونهم الأفكار، ويُدرّبونهم؛ ويخطّطون للأعمال الإرهابية، ويُعدّون المواد الدعائية؛ كما يؤمّنون الأموال لتعويض أسر الكوادز الذين يُقتلون في المعارك، ويُمجّدون بعد ذلك باعتبارهم أبطالاً (الإطار 4.1).

القسرية بالدعم المحلي، وحملات المغاورة أو الإرهاب. ولا تشكل السياسات الانتخابية بديلاً للإكراه على الدوام - فأحزاب كثيرة تغرس الشعور بالخوف وانعدام الأمن لكسب الأصوات، ولتهديد أعضاء الجماعات الأخرى. وفي حين أن العنف ليس خاصية عامة للحركات الإكراهية، إلا أنه شائع؛ حيث تنشر الإيديولوجيات الإكراهية روح التعصب التي يمكن أن تدفع إلى أعمال عنف عشوائية. فقد دفعت حركة «الهوية المسيحية» في الولايات المتحدة إلى عمليات إطلاق نار وجرائم عرقية، ارتكبتها أعضاء «الأمم الآرية» عام 1998.

لماذا توجد هذه الحركات - ولماذا يتعاضد نفوذها؟

الإيديولوجية؛ التمييز؛ الفقر وانعدام المساواة؛ القيادة المتلاعبية؛ الدولة الضعيفة أو العقيمة؛ التدخلات السياسية الخارجية؛ الارتباط بشتات يشعر باللاإنتماء؛ هي كلها من أسباب صعود الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية، وقدرتها على الاحتمال. وقد يترك فشل التنمية والحكم فراغاً تلهّف الحركات الإكراهية بدرجة كبيرة إلى ملئه. ومن الخصائص المسقة لمثل هذه الحركات، أنها تقدم تفسيراً بسيطاً (وفي الغالب مشوهاً) لإخفاقات العالم - وجدول أعمال بسيطاً لتصحيحها (طرّد المهاجرين، وقتل أعضاء الجماعات الأخرى).

كثيراً ما تكون لسياسات الهوية تفسيرات اقتصادية للمظلمة أو الجشع. ففي غرب أوروبا، كسبت الأحزاب اليمينية المتطرفة أصواتاً عندما فُقدت الثقة على نحو بارز بأحزاب التيار السائد في قضايا تتراوح بين الفساد والعمولة⁸. وتعرض الحركات الدينية خلاصاً مذهيباً على الناس الذين يرون التحديث غريباً وقمعيّاً، في ظروف لم ينجح خلالها إحلال الديمقراطية أو الإنماء الاقتصادي. لذا، فحزب الطبقة الوسطى المهددة، وطبقة المثقفين المحبطة مهنيّاً، ربّما تنضم إلى صفوف المهمّشين اقتصادياً واجتماعياً في الحركات الإكراهية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في دور «طبقة المثقفين المعارضين من غير رجال الدين» في صعود الحركات الإسلامية الإكراهية حتى سبعينات القرن العشرين. وفي السنوات الأخيرة، يقوم رجال الدين بدور مهمين⁹.

من الممكن، عندما تفضل الدولة، أن تتدخل الحركات الإكراهية لتوفير التعليم، أو التأمين، أو النظام والقانون. فقد ساعدت حركة طالبان في

من الممكن، عندما تفضل

الدولة، أن تتدخل الحركات

الإكراهية لتوفير التعليم، أو

التأمين، أو النظام والقانون

يمكن لجماعات مهاجرة منذ فترة طويلة أن تساهم في صعود الحركات الإكراهية، في الأوطان الأصلية لهذه الجماعات. فيحكّم انتمائهم إلى الشّتات، يسقطون في صراع بين المحافظة على هويّاتهم الأصلية وتقاليدهم الثقافية، وبين التكيف مع مجتمعهم الجديد. وعندما يشعرون بأنهم غير آمنين وغير مقدّرين، فإنهم قد يفصلون أنفسهم عن مجتمع التّيار السائد؛ وهناك دليل على مثل هذا الاستياء، بين السكّان المسلمين في ألمانيا وهولندا¹². ويمكن للحركات الإكراهية أن تستغلّ هذه المشاعر، لاستدراك الدعم المالي والسياسي من الشّتات. ففي أوائل تسعينات القرن العشرين، كان «مقاتلو نهاية الأسبوع» يذهبون من ألمانيا للقتال إلى جانب مجموعاتهم العرقية في البوسنة¹³.

يؤدّي العديد من هذه العوامل الأساسية في صعود الهيمنة الثقافية إلى الحضّ أيضاً على نشوء حركات قومية؛ كما يُفسّر الكثير من هذه العوامل أسباب لجوء المجموعات المميّز ضدها إلى الكفاح للحصول على الحقوق السياسيّة. لكنّ حركات عديدة تسعى إلى الاستقلال الذاتي يمكن أن تكون ليبرالية، وتُقرّ بأهميّة الاتّساع للتنوّع داخل إقليم يتمنّع باستقلال ذاتي. وبالمقابل، يمكن أن تبرز الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة حتى داخل مجموعة الأغلبية والمهيمنة سياسياً. فالعُصريون لا يسعون إلى الاستقلال الذاتي الإقليمي، بل يستهدفون بدلاً من ذلك كلّ من يُنظر إليه باعتباره «آخر» أو أدنى منزلة. وتبرّع الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة في استخدام مظالم الناس الحقيقيّة لكسب المؤيدين. وما يميّزها هو برنامجها القائم على التفوّق الثقافي، وعلى إزالة التنوّع والتسامح.

مآزق الأنظمة الديمقراطيّة - إجراءات تقييدية أم تكييفية؟

من الممكن أن تكون الحركات الإكراهية قوة مُزعزعة للاستقرار؛ كما تشكل تحدياً لجميع الدّول، وتمثّل مآزقاً خاصاً للدّول الديمقراطيّة. وإذا استخدمت الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية وسائل عنقيّة، أو هدّدت القانون والنظام، أو أنكرت حقوق الإنسان على أعضائها، عندئذ يكون للحكومات كلّ الحقّ في استخدام إجراءات شديدة ضدها؛ لكنّ المشكلة أوسع بكثير من الجريمة والعقاب. ففي الدّول التي تحترم حقّ حرّية الكلمة، تستخدم الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية حرّيات المجتمعات الديمقراطيّة لمحاولة تقويضها. ومن الممكن - بل من الشائع - الدعوة إلى الاستبعاد، والتمييز، وإنكار الحرّيات السياسيّة والمدنيّة؛ من دون خرق القانون أبداً.

يكن المآزق في أنّ الدّول الديمقراطيّة، التي تعترّ بما لديها من قيمّ الحرّية، لا تريد أن تُتّهم بالتقييد الخاطئ لحرّية الكلمة، وحرّية التجمّع؛ كما أنها لا تريد تجاهل التهديدات الموجهة إلى سلّم المجتمعات، أو عمليات الترهيب لمجموعات الأقليّات. فإذا قيّدت الحقوق الأساسيّة لبعض المجموعات، فيما يتمنّع بها ما تبقى من المجتمع، فإنّ هناك خطر إثارة ردود فعل متطرفة، بل عنيفة. ويتمثّل التحدي في القدرة على حماية الحرّية، وتثبيط الحركات الإكراهية، في الوقت نفسه.

من المعهود أن تتمنّع الحركات الإكراهية بقوة أكبر، وتُشكّل تهديداً أعظم، في الدّول غير الديمقراطيّة؛ حيث تُسمع صوتها من خلال العنف والتطرف، لأنّ مجال النشاط العام مُغلّق في وجهها، بخلاف ما هو عليه في الأنظمة الديمقراطيّة. فالدول غير الديمقراطيّة، بحكّم طبيعتها، تجسّد قليلاً من الولاء، أو أعدام الولاء، لقيم مثل حرّية الكلمة أو حقّ التنظيم السياسي. وهكذا تكون المفاضلة بين الحرّية والقمع أقلّ حدّة في الأنظمة اللاديمقراطيّة، نظراً لقلة الحرّية أصلاً.

يمكن أن يكون الانتقال إلى السياسات الليبراليّة استراتيجية فعّالة بالنسبة إلى حكومات غير ديمقراطيّة (الإطار 4.2)؛ في حين أن هناك خيارات

الإطار 4.1

القيادة، والتلاعب الأيديولوجي، وتجنيد الداعمين

«عناصر غير وطنيّة» (المسلمين)، ويتطلّب من المسلمين الهنود «الإثبات بأنهم ليسوا الخلفاء والأتباع» للمُغزاة السابقين الذين دمّروا المعابد الهندوسية. وفي الولايات المتحدة، بعد مأساة واكو عام 1993 التي اشترك فيها عملاء مكتب التحقيقات الفدراليّة وأعضاء طائفة الفرع الدّاودّي التبعديّة، حاول زعماء الطوائف الدّينيّة التبعديّة، والمنظّمات التي تنادي بتفوّق البيض، حشد التأييد، بالهجوم على الحكومة الفدراليّة لارتكابها ما ادّعوا بأنه منافع للعدالة.

يسعى القادة أيضاً إلى تغيير بنية الحكم، مثل إحلال القانون اللاهوتي محلّ الأنظمة والقوانين العلمانية، أو رفض الالتزام بالعمليات الانتخابيّة، أو تقييد الحقوق الدستوريّة للآخرين. وتُفيد كلّ هذه الإجراءات في فرض سلطة مجموعة واحدة، وتفوّقها على الآخرين. وبالرغم من الأنشطة العنيفة التي يُمارسها نموّ الثاميل في سريلانكا، فقد عارض الرهبان البوذويون بشكل منظم في الماضي أيّ تحركاتٍ لِمَنح الحكم الذاتي للتاميل في الشمال الشرقي.

يبني قادة الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافيّة هويّات المجموعة، ويُعبّثون أتباعهم لاستخدام الأساليب الإكراهية ضدّ الآخرين؛ كما يستخدم القادة مهاراتهم التنظيميّة بما يناسب احتياجاتهم، ويتدبّرون الشؤون الماليّة في الداخل والخارج، ويقدمون الأسلحة والتدريب للكوار الإحزابيّة. ويسعى هؤلاء القادة وراء هدفين جوهريين، هما: خلق أيديولوجية تقوم على التعصّب، وتغيير ميزان القوى السياسيّة.

إنّ أسهل الطرق لغير التعصّب هي استخدام التفسيرات التاريخيّة التي تخدم المصلحة الخاصّة، في وصف المجموعات الأخرى والحطّ من قدرها، وعندما يفعل القادة ذلك، فإنهم يُشدّدون على نشدان العدالة، ويُركّزون على الخسائر المزعومة التي تكبّدها مجموعتهم. غير أن التركيز لا يتم على حلّ المظالم الحقيقيّة، بل على استخدام المظالم الظاهريّة لحشد التأييد. فموقع المجموعة الهندوسية المتطرفة، باجرانغ دال، على الإنترنت، يتّهم الدولة الهنديّة باسترضاء

المصدر: ADL 2003; The Economist 2000; Grove and Carter 1999; HinduUnity.org 2004; IRR 2003; Stern 2003.

المجلس التشريعي، والتحكّم بالأموال التي تُنفق على الحملات الانتخابية، وتقييد الوصول إلى الخدمات الإذاعية، وحظر أنواع معينة من الأحزاب السياسية عبر شروط دستورية. وتستخدم الحكومات اللاديموقراطية إجراءات مماثلة لقمع المعارضة؛ معرضةً بذلك للخطر قدرتها على التعامل مع الحركات الإكراهية، عندما يبرز تهديد معين بسبب انعدام خطوط التواصل.

في ألمانيا، يجب أن ينال أي حزب سياسي خمسة بالمئة من مجموع أصوات الناخبين في البلاد للحصول على مقعد في المجلس التشريعي. وقد ساعدت هذه العتبة في استبعاد كل الأحزاب اليمينية الرئيسية المتطرفة من السلطة، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - وهي الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الجمهوري، واتحاد الشعب الألماني. بالمقابل، لم تكن العتبة الإسرائيلية، البالغة واحداً ونصف الواحد بالمئة، مرتفعة بالقدر الكافي للحيلولة دون فوز الحاخام كاهانا من حزب كاخ العنصري بمقعد في الكنيست عام 1984. وللدرد على ذلك، أقر البرلمان فترة 7 من «القانون الأساسي» التي تمنع قائمة مرشحين من المشاركة في الانتخابات إذا كانت أهدافها تشمل، إلى جانب أمور أخرى، إنكار الصفة الديموقراطية للدولة أو «التحريض على العنصرية». وقد حظرت الحكومة حزب كاخ في سنة 1988، بسبب تحريضه على العنصرية؛ وأعلنته منظمة

ديموقراطية (الإطار 4.2)؛ في حين أن هناك خيارات أكثر لدى المجتمعات الديموقراطية، المهيأة بشكل أفضل للتعامل مع الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية.

الإجراءات التقييدية

إن تقييد أنشطة الحركات الإكراهية هو الخطوة الأولى. فعندما تُهدد هذه الحركات مجموعات أخرى، وتهوّل عليها، وتستهدفها بشكل عنيف، يتعين على الدول عندئذ أن تكبح جماحها؛ حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة. وتشمل الإجراءات الشائعة لتقييد الأنشطة الإكراهية (والقضاء عليها في نهاية المطاف):

- إقامة العوائق الدستورية في وجه الأحزاب السياسية الإكراهية.
- سن القوانين، واستخدام التدخل القضائي.
- استعمال القوة.

إقامة عوائق دستورية في وجه الأحزاب السياسية الإكراهية. إن العوائق الدستورية التي تمنع بعض أنواع المنظمات من المشاركة بحرية في السياسات الانتخابية أو المجتمع المدني، طريقة شائعة تلجأ إليها المجتمعات الديموقراطية للحيلولة دون انتقال عدوى التطرف الثقافي إلى المجتمع الأوسع. وتشمل العوائق اشتراط الحصول على حصة دنيا من أصوات الناخبين لدخول

إن تقييد أنشطة الحركات الإكراهية هو الخطوة الأولى

الإطار 4.2

آسيا الوسطى - خطر تقييد الحريات السياسية والثقافية

... لكن الاتساع الديموقراطي يمكنه ذلك كانت الحرب الأهلية في طاجيكستان (1997 - 1992)، بمعظمها، صراعاً على السلطة بين جماعات عرقية مختلفة. فبُعد طرد المعارضة الطاجيكية الموحدة من معاقليها، سيطر الناشطون الدينيون على قيادتها وأطلقوا عليها اسماً جديداً هو «حركة النهضة الإسلامية في طاجيكستان»؛ محاولين بذلك إعادة تشكيلها كقوة دينية. وهددت الحركة في المناطق الخاضعة لسيطرتها بمعاقبة الذين لا يؤدون الصلاة، وطالبت النساء بارتداء الحجاب؛ الأمر الذي دفع بالكثيرين من قادة المعارضة المعتدلين إلى الانسحاب من الحركة. وبعد التوصل إلى اتفاقية سلام عام 1997، حصل أعضاء المعارضة السابقون (بمن فيهم أعضاء حزب النهضة الإسلامية لطاجيكستان، المُعاد منحه الصفة القانونية) على مناصب حكومية؛ وانضم المزيد من القادة المعتدلين إلى الحزب. وقد حافظ حزب النهضة على التزامه بتسليم الأسلحة، والدفاع عن الدستور، ودعم إقامة دولة علمانية ديموقراطية. ويواصل حزب النهضة الإسلامية مناصرة إدخال القيم الدينية في النظام القانوني، مع أنه ذو نفوذ سياسي محدود.

وللمطالبة بخصف أسعار الأغذية. خشيت السلطات من وجود ارتباطات مزعومة بحزب النهضة الإسلامية، فسأقت زعماء حركة أدولت إلى المحاكم؛ لكن ذلك لم يؤد إلا إلى تعزيز جاذبيتهم الشعبية، وإجبار الحركة على العمل السري. وفي فترة 1999 - 2000، سعت الحركة الإسلامية لأوزبكستان، بقيادة زعماء أدولت السابقين، إلى إطاحة الحكومة الأوزبكية وإقامة دولة إسلامية.

كسبت مجموعة إسلاموية أخرى، هي حزب التحرير، مؤازرين لها من إقليم وادي فرغانة في قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. ويريد هذا الحزب أيضاً إقامة خلافة إسلامية في آسيا الوسطى، لكنه ينتقد بشدة عنف الحركة الإسلامية في أوزبكستان؛ ويعتمد بدلاً من ذلك على الحملات التي يقوم بها المؤيدون، وتوزيع المنشورات، وأساليب مماثلة. غير أن حزب التحرير يعتقد كذلك أفاكاراً راديكالية؛ إذ يرفض الديموقراطية، ويدعو إلى فرض الشريعة، ويهدد بإمكانية اللجوء إلى العنف في المستقبل. وقد حُظر حزب التحرير في الدول الثلاث، غير أن شعبيته لم تتراجع.

بحلول نهاية الحكم السوفييتي في آسيا الوسطى، تعرّض الإسلام إلى الاستقطاب، وبرزت حركات إسلاموية جديدة. فكان هناك الإسلام الرسمي، كما تُنظمه (وتقمعه) الدولة السوفييتية؛ والإسلام التقليدي، المنظم حول رجال الدين غير الرسميين؛ والإسلام الإصلاحية، كما يعتقد المسلمون الذين يريدون إقامة «الإسلام النقي»، ويؤمنون بالتقييد الصارم بالشريعة. ومع كبح الحركات المعبرة عن مطامح شعبية، صارت كل حركة دينية متعاقبة أشد تطرفية وإكراهية في عقائدها.

القمع نادر ما ينجح...

في أوائل تسعينات القرن العشرين، سعى حزب النهضة الإسلامية لعموم آسيا إلى تقييد الإسلام، لكنه كان يفترق إلى بنية متماسكة. وفي أوزبكستان، حظرت السلطات عام 1991 حزب النهضة الإسلامية، رغم أنه معتدل عموماً. في الفترة نفسها تقريباً، صارت حركة أدولت قوة لها شأنها؛ تطالب بأن تصبح أوزبكستان دولة إسلامية. وقد حظيت «العدالة» بالشعبية، مع قيام مجموعات من المتطوعين بدوريات في منطقة وادي فرغانة للحد من الجرائم،

المصدر: Rubin 1999; Zelkina 2004; Rotar' 2002; The Economist 2003b; Spector and Cornell 2002.

إرهابية عام 1994. وفي ألمانيا وإسرائيل على السواء، وجدت المجموعات الإكراهية، حتى عند السماح لها بالتنافس في الانتخابات، أن حرياتها مقيدة؛ عندما عرفتها السلطات بأنها معادية للدستور.

ربما يكون مثل هذا الحظر على المشاركة مشروعاً، إذا تورط حزب ما في سلوك إجرامي؛ لكن فرض القيود على الأحزاب السياسية مجرد أنها تتمسك بإيديولوجية معينة، يمكن أن يفضل لسببين. أولاً، إن الحركة التي تُعبر عن القلق العام الحقيقي نادراً ما تتلاشى. ثانياً، يمكن أن تزداد معارضة النظام وتتخذ أشكالاً أكثر تطرفاً، إذا ما اعتبر الرأي العام أن مثل هذا الحظر غير مشروع. وتكشف تجربة المغرب أن المشاركة السياسية الواسعة يمكن أن تزيد الاعتدال. فبعد أن وسعت التغييرات الدستورية ميدان الاقتراع، أصبح حزب العدالة والتنمية الإسلامي حزب المعارضة الرئيسي في سنة 2002. وخلال عام واحد، قلّ نقاش زعمائه عن فرض الشريعة الإسلامية، وكثُر عن دفع التنمية إلى الأمام.

سن القوانين، واستخدام التدخل القضائي. تتسم القوانين التي تُقيد المجموعات الإكراهية بأنها مختلفة في نطاقها وتطبيقها. فبالرغم من القوانين الشديدة لمكافحة الإرهاب في السويد، رفض البرلمان فرض حظر على المجموعات اليمينية المتطرفة؛ لكن القوانين الصارمة لمكافحة الإرهاب تُصبح ضرورية في بعض الأحيان. ففي المملكة المتحدة، توسع مجال «قانون مكافحة الإرهاب والجريمة، وضمان الأمن» ليشمل تجريم الأفعال المؤدية إلى الكراهية العنصرية والدينية. ويمدّد هذا القانون البريطاني، و«قانون الوقاية من الإرهاب» في الهند، الصادر عام 2002، فترة توقيف المشبوهين من دون محاكمة؛ كما تستخدم ماليزيا وسنغافورة قوانين مماثلة منذ عقود.

لكن ثمة نقاشات مفعمة بالحياة حول التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب تدور في كل مكان تقريباً - مثل ألمانيا وإندونيسيا وماليزيا ونيوزيلندا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - لأن هناك خطراً أيضاً من إساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب التي سُنت لمعالجة أزمة ما، أو من بقائها سارية المفعول بشكل دائم. ومن المهم مراجعة الحاجة إلى هذه القوانين وفعاليتها، بانتظام، لتبرير الاستمرار في تطبيقها. فقد سمحت الحكومة الهندية بإطلاق قانونها السابق لمكافحة الإرهاب في سنة 1995، بعد اتهامات بالإساءة إلى حقوق الإنسان. وسُنَّ قانون مكافحة الإرهاب في المملكة المتحدة كتدبير مؤقت عام 1974 (في أعقاب الأعمال الإرهابية ذات الصلة بإيرلندا الشمالية)، وعُدل في السنوات 1976 و 1984 و 1989 و 1996. وعندما

تُجعل مثل هذه القوانين دائمة، فإنها تعرّض للخطر تلك الضمانات المعطاة للحريات المدنية في المجتمعات الديمقراطية. والتشريع البريطاني لا يتضمّن تاريخاً محدداً لانتهاء مدة صلاحيته.

إن فعالية القوانين الرامية إلى زعزعة مركز الحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية لا تتوقف فقط على مقدار تقييدها الحريات المدنية، وإنما أيضاً على مقدار حمايتها. ودور نظام العدالة المدنية الفاعل، حاسم لمقاضاة الحركات والأفراد الذين ينتهجون الإكراه؛ لكنه مفيد أيضاً من حيث كونه كاجراً للأفعال الحكومية.

لقد توصلت المحاكم إلى استنتاجات مختلفة بشأن التوازن الصحيح بين حماية الحرية، والسماح بانتشار الكراهية. ففي سنة 1996، فسرت المحكمة العليا السويدية قانوناً صدر عام 1948 لمنع التحريض ضد المجموعات العرقية، بأنه يتيح حظر أي إبراز للشعارات أو الرموز أو الملابس التي ترتبط بالكراهية العنصرية. ويعمل الهولنديون أيضاً من خلال مثل هذه التعديلات. ففي أوائل سنة 2001، لجأ رئيس بلدية كيركراد إلى «قانون الأحداث العامة» لمنع مظاهرة ينظمها «اتحاد الشعوب الهولندية»، وهو حزب يميني متطرف ذو إيديولوجية عنصرية؛ لكن محكمة في ماسترخت نقضت القرار وسُيرت المظاهرة. فشرعية الأفعال تتوقف على قبول القوانين والمعايير المعترف بها دولياً، غير أن الحركات الإكراهية غالباً ما تُطوّر شبكات دولية. وإن لم تُتبع العملية القانونية المناسبة في بلد ما، فقد تكسب حركة ما التعاطف والدعم من بلدان أخرى أيضاً.

استعمال القوة. لكل الدول، أكانت ديمقراطية أم غير ديمقراطية، الحق في استعمال القوة، عندما تواجه تحركات عنيفة؛ لكن المهم هو كيفية استعمالها. فاستخدام القوة يفقد الكثير من شرعيته أو كلها، عندما تُقيد الدولة الحقوق السياسية، أو تتجسّب سلطة القضاء المدني، أو تستخدم التعذيب.

وهناك حجة عملية ضد استعمال القوة كخيار أول: وهي أنه في الغالب لا ينجح. ففي أوزبكستان، أدى قمع «حزب النهضة الإسلامية»، المعتدل عموماً، في أوائل تسعينات القرن العشرين، إلى تنامي المجموعات المتطرفة مثل حركة أدولات؛ وفي سنة 1999، حاولت «الحركة الإسلامية في أوزبكستان» الإطاحة بالحكومة، وانخرطت في الإرهاب (أنظر الإطار 4.2).

ليس من السهل دائماً ضمان استخدام القوة بشكل مشروع؛ لكن القوة يجب أن تُستخدم ضد المجموعات الإكراهية فقط، لا ضد المجموعات التي تطالب بحق المشاركة السياسية. ومن الصعب في بعض الأحيان إجراء مثل هذا التمييز؛ إذ يعتنق أعضاء الحركة نفسها

هناك حجة عملية ضد استعمال

القوة كخيار أول؛ وهي أنه في

الغالب لا ينجح

القضائية، هي: عدم التوقيف الاعتبائي، وعدم التعذيب، وأمر الجلب، والحق في الحصول على محاكمة أمام قاضٍ مدني، والحق في الحصول على محامٍ. لكن مجابهة الحركات الإكراهية لا تعني تعريض هذه المبادئ للخطر؛ كما أن الإقدام على ذلك يجعل الإجراءات التقييدية قمعيةً - وحتى عديمة الجدوى.

الاتساع الديمقراطي

ينبغي للدول أن تتجنب استخدام الإجراءات التقييدية لاحتواء الإيديولوجيات المتعصبة والحركات الإكراهية. لماذا؟ لأن هذه الإجراءات يمكن أن تقوض المبادئ الديمقراطية - وغالباً ما تكون غير مجدية. فليس هناك دليل، مثلاً، على أن حظر الأحزاب والحركات السياسية ذات البرامج العنصرية، سيضع حداً للعنصرية. فالحركات الساعية إلى الهيمنة الثقافية تستغل المظالم الحقيقية؛ وإذا حظرت، تتحول إلى العمل السري؛ كما أن التقييد، وبخاصة القمع، لا يثير مقاومة الحركات فحسب - بل يمكن أيضاً أن يؤلّب الرأي العام ضد الدولة.

تؤمن الحركات الإكراهية استدامتها، بشكل جزئي على الأقل، لأنها تُعبر عن هموم الناس ومشاعرهم؛ ومن غير الممكن معالجة هذه الهموم، إلا إذا أمكن التعبير

إيديولوجيات وأهدافاً مختلفة، بعضها إكراهي وبعضها الآخر غير إكراهي. لذا، تصبح الدول حذرة من أن منح حركة إكراهية ما حرية العمل يمكن أن يشجع على مزيد من التعصب. وتبين مصر مقدار صعوبة تحديد الحركات الإكراهية - وكذلك مقدار أهمية اختيار السياسات الصحيحة للرد (الإطار 4.3).

غير أن بعض الاستراتيجيات يجب تفاديها. فقد لجأت دول إلى التعذيب، بحجة أنه مسوِّغ في ظروف معينة. وهناك خطر دائم من إساءة الاستعمال عندما يتسامح القانون مع هذه الأفعال، بصرف النظر عن قلة اللجوء إليها أو اعتدالها. ففي سنة 1987، أوصت لجنة قضائية إسرائيلية بإتاحة المجال أمام ممارسة «ضغط جسدي معتدل» خلال إجراء الاستجوابات¹⁴. لكن إساءة معاملة السجناء الفلسطينيين من قبل جهاز المخابرات، الشين بيت، انتشر على نطاق واسع. وإدراكاً لهذا الواقع، أعلنت المحكمة العليا الإسرائيلية في عام 1999 عدم قانونية كل هذه الأساليب. وحتى مارس/أذار 2004، لم تكن 58 من أصل 191 دولة منتسبة إلى عضوية الأمم المتحدة قد صادقت على اتفاقية ضد التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية أو المهينة (جدول المؤشرات 30).

تطبق معظم الدول الديمقراطية، بل وحتى بعض الدول غير الديمقراطية، خمسة مبادئ في إجراءاتها

ينبغي للدول أن تتجنب استخدام

الإجراءات التقييدية لاحتواء

الإيديولوجيات المتعصبة

والحركات الإكراهية

الإطار 4.3

مصر - التمييز بين المعتدلين والمتطرفين

وبالطبع فإن تقرير كيفية التعامل مع حركة الإخوان المسلمين أمر صعب. واعتمدت الجماعة الإسلامية وحركة الجهاد، اللتان أنشئتتا في السبعينات، على الأساليب العنيفة للوصول إلى هدفهما بفرض الشريعة. وكان الهجوم الأكثر شناعة مجزرة راح ضحيتها 68 أجنبياً ومصرياً في معبد الأقصر عام 1997 (أدانت حركة الإخوان المسلمين ذلك الهجوم). وعانت هاتان الحركتان انقسامات إيديولوجية منذ ذلك الوقت؛ حيث يرفض بعض قادتهما اليوم أعمال العنف، فيما يدافع عنه آخرون. وقد أبرز الهجومان على السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998 (ويُدعى أن كلا الحركتين ساهمتا فيهما) التهديدات التي تشكلها العناصر المتطرفة. وأدت ارتباطاتهما المزعومة بتنظيم «القاعدة» إلى مزيد من تآكل مطالبتهما بالمشاركة السياسية. ولا يُسمح لهما اليوم بخوض الانتخابات. تبين التجربة المصرية مقدار صعوبة التمييز بين المجموعات المعتدلة والمتطرفة، فيما يسعى العالم إلى إيجاد حلول للمخاطر التي يشكلها الإرهاب الدولي.

إنشاءً ديمقراطية إسلامية تبنى على أساس الحرية، وخلق مجتمع يكفل العدالة والضمان الاجتماعيين لكل المواطنين؛ كما تسعى إلى دولة مصرية تحكمها الشريعة، فيما تشدد على الحاجة إلى العمل ضمن مؤسسات الديمقراطية. سمحت الحكومة المصرية لحركة الإخوان المسلمين بخوض الانتخابات، متحالفة مع أحزاب أخرى في سنتي 1984 و1987، دون الاعتراف بها رسمياً. وقد شارك الإخوان المسلمون، بالتحالف مع أحزاب أخرى (مع الوفد في سنة 1984؛ ومع الأحرار، والعمل الاشتراكي، في سنة 1987)، وسجلوا مكاسب هامة - 8 مقاعد في البداية، ثم 36. لكن حركة الإخوان تعمدت عدم الوضوح في إدانة أعمال العنف التي ارتكبتها مجموعات أخرى في أوائل تسعينات القرن العشرين، ويعود ذلك جزئياً إلى وجود صراعات داخل صفوفها؛ وقد قوض مثل هذا الغموض بشأن إيديولوجيتها ما تبذله من محاولات لتحديد موقعها كبدل سياسي معتدل. وفي التسعينات، اعتقلت السلطات مئات من أعضاء حركة الإخوان المسلمين، على أساس أنهم يدعمون الإرهاب.

ليست المجموعات الإسلامية كلها متشابهة. وفي الوقت نفسه، ليس من السهل دائماً التمييز بين المجموعات وإيديولوجياتها؛ وهو ما يمكن أن يشاهد بوضوح في مصر. ويحظر قانون تنظيم الأحزاب السياسية في مصر تأسيس أحزاب سياسية على «أساس طبقي أو طائفي أو قسوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة». وهدف هذه المعايير هو تجنب الانقسامات الاجتماعية أو الدينية أو الإثنية والحفاظ على السلام الاجتماعي. وطوال أكثر من نصف قرن، تعاملت مصر مع الحركات الإسلامية؛ وأبرزها: الإخوان المسلمون (أنشئت هذه الحركة سنة 1928)، والجماعة الإسلامية، والجهاد. وأتسم أحد توجهات حركة الإخوان المسلمين بالعتف، بين أربعينات القرن العشرين وستيناته؛ بما في ذلك الاغتيالات المصحوبة بدعاية كبيرة، والتأمر ضد الحكومة. لكن في العقدين الأخيرين، رفض بعض زعمائها الأساليب الثورية والعتفية (رفضاً تاماً كما يدعون)، بل أشاروا إلى أن العتف مناقض للشريعة الإسلامية. ومن أهداف حركة الإخوان المسلمين اليوم

المصدر: عبد - قطب 1995؛ Campagna 1996؛ فهمي 1998؛ جرجس 2000

عنها وفهمها.

والعنف السابقين.

السماح للسيرورات الديمقراطية الطبيعية بالعمل. نادراً ما ينجح قمع الحقوق السياسية بذريعة الإيديولوجية. ففي الجزائر، ألقى التدخل العسكري في سنة 1992 انتخاب جبهة الإنقاذ الإسلامية؛ الأمر الذي أدى إلى بروز مجموعة أكثر تشدداً، هي الجماعة الإسلامية المسلحة. النتيجة: عشر سنين ونيف من العنف الفتاك، وسقوط مئة ألف قتيل تقريباً¹⁵. ويمكن للتكليف السياسي أن يشق الحركات الإكراهية بين مستعد للمشاركة في الانتخابات أو الحكومة، وغير مستعد لذلك (الإطار 4.4).

من الممكن للاتسام

الديموقراطي أن يسلم ضوء

الحقيقة النفاذ على جاذبية

التطرف الحافية

تميل أحزاب التيار السائد في أوروبا إلى تجنب الارتباطات بالأحزاب العنصرية، المعادية للمهاجرين؛ لكن الحقائق السياسية الواقعة استدركتها في بعض الأحيان إلى الدخول في ائتلاف مع الأحزاب اليمينية المتطرفة. فحزب الحرية اليميني المتطرف في النمسا يشكل جزءاً من ائتلافات الحكومات الإقليمية، منذ سبعينات القرن العشرين. وبعد فوزه بنسبة 26.9 في المئة من الأصوات عام 1999، أصبح شريكاً في الحكومة الائتلافية؛ لكن ذلك تم بشرط ألا يكون زعيمه يورغ هايدر عضواً في

ربما يؤدي السماح للأحزاب السياسية التي تعتقد إيديولوجيات إكراهية بالمشاركة في الانتخابات، إلى توفير قناة ديموقراطية للتعبير عن الاستياء، وبالتالي لخفض العنف؛ لكن الخطر يكمن في أن مثل هذه الأحزاب قد تحاول بعد ذلك قمع الحريات الثقافية، إذا ما تولت السلطة. فهل ينبغي للدولة أن تحظر أحزاباً تريد فرض أحكام الشريعة الإسلامية قسراً؟ وهل يجب فسح المجال أمام مجموعة من دعاة القوة البيضاء في السويد للعمل بحرية؟ لقد أظهر هذا التقرير أنفاً وجوب عدم التضحية بالقيم العامة لحقوق الإنسان وحريات الأفراد، استجابة لدعاوى التقاليد أو قانون العرف. لكن قمع حزب بسبب إيديولوجيته يهدد بتقويض السيرورات الديمقراطية، وربما يشجع المستبشرين على اللجوء إلى العنف. وتوحي تجارب العديد من البلدان بأربع استراتيجيات توجه أفعال الدول الديمقراطية - وهي استراتيجيات يمكن أن تتعلم منها الأنظمة اللاديموقراطية:

- السماح للسيرورات الديمقراطية الطبيعية بالعمل.
- مقاضاة جرائم الكراهية.
- الانتباه إلى المناهج الدراسية.
- مساعدة المجتمعات المحلية في التأقلم مع الكراهية

الإطار 4.4

الجزائر - الاستياء، واحلال الديمقراطية، والعنف

السياسية. وتبين هذه التفسيرات المختلفة للإسلام، ودوره، لماذا لا تقيد التعميمات عن الإسلام والحركات الإسلامية في الجزائر.

منذ سنة 1997، عندما تقاضوا الجيش الإسلامي للإنقاذ مع القوات المسلحة الجزائرية على وقف إطلاق النار، مقابل إصدار عفو عام، تقدمت الجزائر بعض الخطوات نحو الوفاق والديموقراطية. وفي سنة 1999، أفرجت الحكومة عن السجناء السياسيين، وأصدرت قانون الوفاق الوطني لتوسيع العفو؛ بحيث يشمل المتمردين الذين لم يقتلوا مدنيين، أو يزرعوا القنابل في الأماكن العامة، أو يرتكبوا أعمال اغتصاب. وفي الانتخابات التي أجريت سنة 2002، فاز اثنان من الأحزاب ذات التوجهات الإسلامية بمقاعد في الجمعية الوطنية.

ثمة طريق طويل ينبغي للجزائر أن تقطعه، إذ لا تزال جبهة الإنقاذ الإسلامية ممنوعة من خوض الانتخابات؛ فيما تواصل الجماعة الإسلامية المسلحة، والجماعة السلفية للدعوة والجهاد التي أنشئت مؤخراً، التهديد بالعنف؛ كما تعتبر مطالب البربر بالاعتراف الثقافي مصدراً آخر للتوتر. والتجربة الجزائرية تمثل الحجة المقدمة في هذا التقرير؛ وهي أن الدين والعرق ليسا سبباً متاصلين للزراع؛ وأن الديمقراطية شرط لازم، لكنه ليس كافياً، لضمان الحريات الثقافية.

وفي حين أن علاقة الفشل بالإسلام لا تذكر، كان الإسلام عاملاً رئيسياً في الأزمة. فقد بدأت حركة إسلاموية مسلحة تشكل في الجزائر عام 1990؛ وبقيت مجموعات عديدة، تعتقد أن الديمقراطية ليست الطريق المؤدية إلى دولة إسلامية، خارج جبهة الإنقاذ الإسلامية. في البداية، همشت جبهة الإنقاذ تلك المجموعات العنيفة عبر تأييدها للعمليات الديمقراطية؛ لكنها بدأت تفقد مصداقيتها في أعقاب الانقلاب الذي وقع سنة 1992. وبحلول عام 1994، عندما توحدت المجموعات المسلحة المعارضة للحوار مع «النظام المرتد» تحت راية المجموعة الإسلامية المسلحة، شكلت جبهة الإنقاذ الإسلامية جناحها العسكري - الجيش الإسلامي للإنقاذ.

كانت الاختلافات الإيديولوجية جوهرياً؛ حيث استهدفت الجماعة الإسلامية المسلحة المدنيين، فيما أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ أن هذه الأساليب لا تتفق ومبادئ الإسلام، وركز على الأهداف العسكرية. اعتبرت الجماعة الإسلامية المسلحة أن الجهاد العنيف واجب إسلامي، فيما لم يعتبره الجيش الإسلامي للإنقاذ سوى أحد الوسائل العديدة لبناء الدولة الإسلامية. وكانت الحركة الإسلامية المسلحة تمثل الكفاح الذي لا يلين ضد الكفار والمرتدين، فيما ناشد الجيش الإسلامي للإنقاذ وجبهة الإنقاذ الإسلامية رئيس الجمهورية إعادة الديمقراطية والحقوق

غالباً ما تُصور الحرب الأهلية الجزائرية بأنها نزاع بين الأصوليين الإسلامويين والدولة، لكن بروز المجموعات المتعصبة والعنيفة نتج عن الفشل في إحلال الديمقراطية. فقد أعطت الاستراتيجيات الأوسع في السنوات الأخيرة بعض النتائج الإيجابية الأولية، حتى مع بقاء العديد من التحديات الأخرى.

بعد الانهيار الاقتصادي في ثمانينات القرن العشرين، ازداد الضغط من أجل إحلال الديمقراطية؛ فأدخلت جبهة التحرير الوطني التي حكمت الجزائر منذ الاستقلال تغييرات دستورية في سنة 1989 لإضفاء الصفة القانونية على الأحزاب السياسية، وتقليص دور المؤسسة العسكرية؛ كما شجعت قيام حركة إسلاموية، بزيادة الإنفاق الديني على نحو كبير بين عامي 1982 و 1987. وابتداءً من سنة 1988، استعدت البلاد لأول انتخابات متعددة الأحزاب؛ وقلصت الحكومة إلى حد كبير الإنفاق الديني، لإضعاف الجاذبية المتنامية للحركة الإسلامية. وفي انتخابات ديسمبر/كانون الأول 1991، فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية، التي تريد إنشاء دولة إسلامية، بنسبة 47 بالمئة من الأصوات في الجولة الأولى. واذ كانت نتيجة الانتخابات محسومة تقريباً، أوقفت الحكومة تلك العملية الانتخابية في أوائل سنة 1992؛ فضلت الديمقراطية في الجزائر.

المصدر: Hafez 2000; Middle East Institute 2003; Testas 2002; Tremlett 2002.

مساهمة خاصة

الاختلاف ليس تهديداً، بل مصدر قوة

الثاخبون من دُوله التَّسع في ذلك الحين. وسوف أعتزُّ قريباً الحياة الانتخابية العامة، مبهتجاً بمعرفة أن الاتحاد الأوروبي تقدّم في تلك الأعوام الخمسة والعشرين إلى حيث سيتمكن عندئذ من التوسّع ليشمل 25 دولة في عضويته. وسوف يضع هذا الأمرُ حداً نهائياً لانتقسام قاربتنا المصطنع، الذي خُلِق بعد الحرب العالمية الثانية، ويُعيد توحيد أَسْرَتِنَا الأوروبية.

إن موقع البرلمان الأوروبي هو في ستراسبورغ، على نهر الراين؛ على الحدود بين فرنسا وألمانيا. وعندما زرتُ ستراسبورغ أول مرة، سيرتُ عبر الجسر من ستراسبورغ في فرنسا إلى كال في ألمانيا؛ وفكرتُ ملياً في عشرات الملايين من البشر الذين قُتلوا في حروب عديدة شتت للسيطرة على أراضٍ إقليمية. وقد أحلَّ الاتحاد الأوروبي محلَّ تلك التزاعاتِ تعاوناً بين سكانه؛ وحول تقاليدَه على اختلافها الواسع من مصدرٍ للتزاغ، إلى مصدرٍ للقوة التوحيدية.

جون هيوام
عضو مجلس العموم البريطاني والبرلمان الأوروبي
الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1998

طالما أن الحقوق المشروعة لكل جماعة في إيرلندا الشمالية لم تُكَيَّف معاً في إطار سياسيٍّ مقبولٍ من الجميع، فإن الوضع سيستمرُّ في إذكاء التزاغ وانعدام الاستقرار؛ ولا بد، إذاً، من التوصل إلى اتفاق.

تلك هي غاية اتفاق بلفاست في سنة 1998؛ إذ يمثّل تكيفاً يحمي الهويات والحقوق السياسية لجميع التقاليد والمجموعات والأفراد، ويُعرِّزها. لا أحد يُطلب منه التخلّي عن معتقداته الأثيرة؛ بل يُطلب من الجميع احترام آراء الآخرين وحقوقهم، باعتبارها مساوية لما لديهم هم من آراءٍ وحقوق. وأعتقدُ أيضاً أن الاتحاد الأوروبي هو أفضلُ مثالٍ في التاريخ الدولي على الوقاية من التزاغ، وعلى حلّ التزاغ؛ ومن المهم أن نحافظ على ذلك السَّجِل، ونبنّي عليه. فقد أظهر المتبصرون الأوروبيون أن الاختلاف. سواء في العرق أو الدين أو القومية. لا يشكل تهديداً، بل هو أمرٌ طبيعيٌّ وإيجابيٌّ، ومصدرٌ للقوة؛ ويجب ألا يكون قطُّ مصدرًا للكراهية أو التزاغ. فاحترام التنوع، هو مبدأٌ جوهريٌّ للسلام.

دخلتُ البرلمان الأوروبي عام 1979، إبان أول انتخاباتٍ مباشرةٍ لعضوية البرلمان يشارك فيها

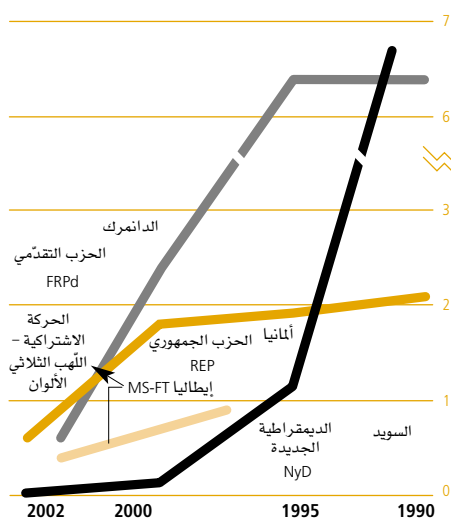
تضمّ معظم المجتمعات في العالم اليوم أكثر من ثقافةٍ واحدة، أو مجتمعٍ محليٍّ واحد، أو تراثٍ واحد. وفي وضع كهذا، يغلب جداً أن يسعى عنصرٌ واحد إلى السيطرة على المجتمع ككل؛ وهو منهجٌ يمكن أن يولّد توتراً ونزاعاً. ومن مصلحة الجميع العملُ معاً، لبناء مجتمعٍ نافعٍ لكل أعضاءه.

إن إيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي مثالان قويتان على نحو بارز عن كيف يُمكن لوجود أكثر من ثقافةٍ واحدة أن يكون إيجابياً في بناء المجتمع وتطوره، من خلال عملياتٍ متعاقبةٍ لحلّ التزاغ.

لقد مضى الآن أكثر من أربعة عقود منذ بدايات حركة الحقوق المدنية في إيرلندا الشمالية، وهي الحركة التي سعت بوسائلٍ سلميةٍ إلى الحصول على حقوقٍ وفُرصٍ متساويةٍ لكل القاطنين في إيرلندا الشمالية، بصرف النظر عن خلفيتهم ودينهم. وطوال تلك السنوات، دأبتُ على القول إنه عندما يكون لديك شعبٌ منقسم، فلن يكون للعنف أيُّ دور على الإطلاق يقوم به في رأب الانقسام أو في حلّ المشاكل. إذ هو يُعمِّق الانقسام، ليس إلا. ومن غير الممكن حلّ المشكلة إلا عبر السلام، والاستقرار، والاتفاق، والإجماع، والشراكة؛ كما لا يمكن أن يتحقّق النصر لهذا الجانب أو ذاك.

مقاضاة جرائم الكراهية. لا يؤدي التقصير في مقاضاة جرائم الكراهية إلا إلى تشجيع الحركات الإكراهية على تعزيز برنامج عملها، من خلال

الرسم 4.3
يمكن للمشاركة الديمقراطية أن تفضح الجاذبية الحافية للأحزاب اليمينية المتطرفة



المصدر: Electionworld.org 2004; Ignazi 2003; Jackman and Volpert 1996; Widfeldt 2004; Susning.nu 2004; Swedish Election Authority 2002.

2002. كذلك بقيت سياسة الحكومة معتدلة، فلم تصبح سياسات الهجرة النمساوية أكثر تشدداً، كما كان يُخشى من قبل. وفي عام 2002، لم يفز حزب الحرية إلا بنسبة 10 في المئة من الأصوات، حيث عانى الانتقاسات داخل صفوفه (أنظر الرسم 4.2).

من الممكن للتوسع الديمقراطي أن يسلب ضوء الحقيقة التّماد على جاذبية التطرف الحافية. فقد تُحرز الأحزاب اليمينية المتطرفة نجاحاً انتخابياً، مدفوعاً في البدء بالشعبوية، لكن ليس من السهل الحفاظ على الزخم دائماً. فثمة أحزاب يمينية متطرفة عديدة في أوروبا، مثل حزب التقدم الدانماركي أو الحزب الجمهوري الألماني، خاضت الانتخابات بشكلٍ علني، غير أن حصولها على نسبٍ ضئيلة من الأصوات أفقدها الأهمية. ولم تُحرز أحزابٌ أخرى، مثل «الحركة الاشتراكية - اللهب الثلاثي الألوان» في إيطاليا، أي دعم يُذكر (الرسم 4.3).

يوجد في البلدان اللاديموقراطية، بحكم طبيعتها، حيزٌ عامٌ ضيقٍ للتنافس السياسي قد يشجع على نمو الحركات الإكراهية؛ لكنّه يجتد أيضاً من قدرة الدولة على مجابهة هذه الحركات، بطريقةٍ يعتبرها عامة الناس مشروعاً.

التهديد والعنف؛ كما أن القوانين التي تستهدف جرائم الكراهية، على وجه التحديد، تُثير الجدل والخلاف. ويتساءل المنتقدون لماذا يجب اعتبار التعصب الأعمى مستهجنًا أكثر من الجشع، مثلاً، ويدعون أن مثل هذه القوانين تقترب من مضادة الأفكار لا الأفعال؛ وتلك منطقة محفوفة بالمخاطر أمام الأنظمة الديمقراطية.

تعتمد قضية قوانين جرائم الكراهية على فرضيتين اثنتين، وأولهما أن لجرائم الكراهية دلالة رمزية - إذ الهدف منها توجيه رسالة إلى مجتمع بأكمله؛ ولذلك تشكل، بطريقة ما، تهديداً لأعضائه كافةً. فالجريمة أكبر من الهجوم البدني أو اللفظي الذي تطوي عليه. الفرضية الثانية، هي أن المحتمل وقوعه ضحية لا يستطيع القيام بأي شيء يُذكر للوقاية من الهجوم. وبما أن الهوية الدينية أو العرقية هي التي تحفز على مثل هذه الجرائم - وغالباً ما تكون ذات خصائص لا تتبدل - يبقى التهديد ثابتاً. فالحرية الثقافية هي السماح للأفراد بالاختيار، وجريمة الكراهية هي إكراههم على ارتداء سترة تكتيف من تصميم غيرهم.

لا يكفي أن تكون قوانين جرائم الكراهية جزءاً من مجموعة قوانين البلد؛ إذ يستلزم تحديد التهديدات المحتملة أن تجمع البلدان بيانات خاصة بجرائم الكراهية، أو العنف المتعلق برهاب الأجانب. ويجري

المركز الأوروبي لمراقبة العنصرية ورهاب الأجانب، وهو مركز يساعد البلدان الأوروبية في الإجراءات المعيارية لجمع مثل هذه البيانات، تحليلاً مقارناً للمنطقة؛ كما يتعين على الدول أن تتحلّى بالإرادة السياسية لاتخاذ موقف ضد التعصب. فمن بين 191 دولة عضواً في الأمم المتحدة، لم تصادق 56 دولة (29 بالمئة) على الاتفاقية الدولية لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، ومعاقبتها (جدول المؤشرات 30).

الانتباه إلى المناهج الدراسية. يجب على الدول أن تضمن عدم إعفاء المدارس الدينية من العمل بحسب نظام الدولة، ووجوب تلقي طلاب هذه المدارس تعليماً ذا قاعدة عريضة. وتبذل بعض البلدان جهوداً مشجعة في هذا الاتجاه؛ حيث أقرت باكستان منذ عهد قريب برنامجاً بقيمة 100 مليون دولار، لإدخال المواد الدينية في مناهج المدارس الدينية¹⁶. وفي ماليزيا، تبدأ الحكومة في تنفيذ المشروع المسمى ج-ق ع ف «لتعليم الحروف الجاوية للغة الملايوية، والقرآن الكريم، واللغة العربية، وما هو فرض عين في الشريعة الإسلامية، لإدخال منهاج شامل للدراسات الإسلامية في نظام التعليم الرسمي؛ بحيث يحصل الطلاب على تعليم ديني ودنيوي على السواء. وفي إندونيسيا، تُدير حركتا المحمدية، ونهضة العلماء، منذ أوائل القرن العشرين، مدارس ذات منهاج مماثل لمناهج المدارس الرسمية، بالإضافة إلى منهاجها

يتعين على الدول أن تتحلّى بالإرادة السياسية لاتخاذ موقف ضد التعصب

الإطار 4.5

الولايات المتحدة - استهداف التعصب والكراهية

بقوة، وتحكم على قادتها بالسجن لفترات طويلة. ونتيجة لذلك، أفلست مجموعات عديدة، ودبت فيها الفوضى خلال السنوات الأخيرة - مثل جماعات الأمم الآرية، والحركة الخلقية، والكهنوتية الدولية الكبرى. وعانت مجموعات أخرى أيضاً، مثل أمة هامرسكين، لكنها لا تزال تشكل تهديداً.

مساعدة المجتمعات المحلية

أخيراً، حاولت وزارة العدل حلّ مشكلة الكراهية على مستوى المجتمعات المحلية. فقد أنشأت مصلحة العلاقات في المجتمعات المحلية عام 1964، لتوفير خدمات عديدة تهدف إلى تقليص أنشطة جرائم الكراهية؛ التوسط لحلّ الثورات على مستوى المجتمع المحلي؛ وتقديم المساعدة والتدريب إلى المسؤولين المحليين، وأفراد الشرطة، والسكان، بشأن كيفية تمييز جرائم الكراهية وتقاسم المعلومات؛ وتنفيذ برامج التوعية العامة والتخطيط للظروف الطارئة، مثل المسيرات والمظاهرات التي قد تزيد من حدة الثورات.

تسجيل جرائم الكراهية

مع ذلك، فإن الولايات المتحدة أيضاً سبقت الكثير من البلدان الأخرى في تسجيل جرائم الكراهية؛ حيث سنّ الكونغرس عام 1990 قانون إحصاء جرائم الكراهية، وعُدّله في سنة 1994. وتصنّف جرائم الكراهية وفقاً للدافع الانحيازي إلى العمل الجرمي - العنصر، والدين، والعرق، والتوجه الجنسي. وتوجد لدى وكالات فرض القانون إرشادات عامة متعددة لكي تُحدّد بموضوعية ما إذا كان الدافع لارتكاب جريمة ما هو الانحياز - الملابس، أو الرسوم والرموز، أو التعليقات الشفهية أو المكتوبة، أو الأفعال في الطلّ الدينية، أو ما إلى ذلك. وقد أثير مؤخراً نقاش بشأن توسيع نطاق الانحيازات، التي تُعتبر بمثابة جرائم كراهية. وسوف يُقدّم مشروع قانون في مجلس شيوخ ولاية أوريغون لتوسيع القانون، بحيث يشمل الأعمال الإرهابية الاقتصادية وتلك المعادية للرأسمالية.

مقاضاة الإحرايين

في الولايات المتحدة، تعتمد المحاكمات الجرمية ودعاوي القانون المدني إلى ملاحقة المجموعات العنصرية العنصرية.

استخدمت الولايات المتحدة مزيجاً من الاستراتيجيات للردّ على التطرف التخليقي. وقد استهدفت هذه الاستراتيجيات التعصب، لكنها لم تُعرض للخطر الحقوق والحريات الأساسية.

حماية حرية الكلمة والتعبير

استهدفت الولايات المتحدة جماعة كوكلكس كلان في عشرينات القرن العشرين، والأميركيين النازيين في الثلاثينات؛ لكن تطوّر النظام القانوني الأميركيّ يُجّه منذ ذلك الوقت نحو الدفاع بقوة عن التعديل الأول للدستور، وهو التعديل الذي يضمن حرية الكلمة وحقّ التجمّع المسالم. ومن القضايا الشهيرة في السبعينات، تلك المتعلقة بالحزب الاشتراكي الوطني للنازيين المحدثين الذي طالب بحقّ التظاهر في سوكوي بولاية إلينوي، وهي بلدة ذات جالية يهودية كبيرة. ففي سنة 1978، سمحت المحكمة العليا في إلينوي لحزب النازيين المحدثين بالتظاهر، مُعلّلةً ذلك بأن «الكلمة لا يمكن تقييدها، إلا عندما تتعارض مع الأنشطة المشروعة الأخرى بطريقة محسوسة».

المصدر: ADL 2003; De Kadl 2004; DoJ 2001; FBI 1999; Levin 2001; Pehdazur 2001.

وتستخدم الجماعات في أنغولا وموزمبيق طقوس التطهر التقليدي لمساعدة الجنود الأطفال، المصابين برضات نفسية، في إعادة بناء علاقات مع أسرهم والمجتمعات الأكبر. وفي السويد، خفضت البرامج المشتركة بين الشرطة والمدارس والمراكز الشبابية من التوترات العرقية، ووقرت أنشطة بديلة للشبيبة¹⁷.

عندما تخرج بلدان مثل أفغانستان من صراع عنيف، تتطلب جهود زجر الحركات الإكراهية وجود مؤسسات قوية للدولة (مثل الدساتير الاشتمالية، والاجراءات التشريعية التزيهة، والأنظمة القضائية المستقلة)، واستراتيجيات حصيفة لإعادة الاندماج. وعلى مر عقود عديدة، استخدمت الولايات المتحدة، بفعالية، مثل هذا الخليط من السياسات لاستهداف المجموعات والأفراد ذوي التوجهات العنصرية؛ حيث تواجه الأعمال الإجرامية بقوة، لكن الحقوق الأساسية تُحمى أيضاً (الإطار 4.5).

* * *

إن الحركات الساعية إلى الهيمنة موجودة، لأنها تستغل مظالم الناس وهمومهم الحقيقية؛ غير أن تمثي انتهاؤها، أو التظاهر بعدم وجودها، أو مجرد حظرها، إنما يضمني عليها مزيداً من الشرعية لكي تنمو. ولإسكات الحركات الإكراهية الساعية إلى الهيمنة الثقافية، ينبغي للدول أن تتعامل، بطريقة براءة وعلنية وشرعية، مع القوى التي تنشأ هذه الحركات.

الديني؛ كما تشجع جامعة الدراسات الإسلامية، التابعة للدولة، الإنسانيات والعلوم الاجتماعية في منظومات التعليم الإسلامي.

يستحق المنهاج الدراسي في المدارس الرسمية الاهتمام أيضاً. وتعمل اليونيسكو على تمييز بضعة مشاريع في أميركا الوسطى، وغرب أفريقيا وجنوبها، وجنوب شرق أوروبا، لتعزيز حقوق الإنسان في برنامج لتدريب المعلمين. ويطور مركز آسيا والمحيط الهادئ للتربية من أجل التفاهم الدولي، ومقره في جمهورية كوريا، مناهج تربوية لتعزيز تفهم الثقافات المتنوعة في الإقليم. وتضم برامج تدريب الأساتذة في الكاميرون مقررات عن التسامح والتفاهم الدوليين؛ فيما أصبحت موضوعات مثل الأخلاق والتربية المدنية إلزامية في التعليم الابتدائي والثانوي. وبدأت كرواتيا تُنتج كتباً مدرسية تدخل حقوق الإنسان في برامج التعليم القومية (الحضارة والابتدائي والثانوي)، وغير الرسمية، على السواء.

مساعدة المجتمعات المحلية في التأقلم مع الكراهية والعنف السابقين. لا يمكن القضاء على الحركات الإكراهية، وهي غالباً ما تكون من نتائج العداوات التاريخية المستحكمة، ما لم تتم معالجة تلك العداوات.

وقد بذلت «لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا» جهوداً ناجحة في هذا الاتجاه. ويبدو أن الاستعانة بخدمات مؤسسات المجتمعات المحلية (محاكم الغاكاكا في رواندا) قد أحرز بعض النجاح في تضميد جروح تعانيتها هذه المجتمعات.

إسكات الحركات الإكراهية الساعية إلى الهيمنة الثقافية، ينبغي للدول أن تتعامل، بطريقة بناءة وعلنية وشرعية، مع القوى التي تنشأ هذه الحركات